مجلة تكريت للعلوم السياسية

**اسم المقال:** الأمن البيئي والمسؤولية الدولية في السياسة الدولية
**اسم الكاتب:** حنين حاتم حماد، أ.د. أحمد علي محمد
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7837
**تاريخ الاسترداد:** 2026/05/13 23:59 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i31.39

TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

# الأمن البيئي والمسؤولية الدولية في السياسة الدولية

# Environmental security and international responsibility in international politics

Haneen Hatem Hammad Ghadban [a]
Ahmed Ali Mohamed [a]
College of Law and Political Science/University of Anbar [a]

حنين حاتم حماد [a] *
ا.د أحمد علي محمد [a]
[a] كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة الأنبار

**Article info.**

**Article history:**
- Received:17\1\2023
- Accepted: 23\2\2023
- Available online :31\03\2023

**Keywords:**
- Environmental security
- International Responsibility
- Environmental Problems
- Environmental Terrorism
- International cooperation

©2023 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

**Abstract:** Environmental security has become one of the main pillars of international security, and environment and climate issues have become at the forefront of issues that are addressed and focused on in various international discussions, due to the importance of these issues and their vitality for man. During the past three decades, environmental problems have become defining many global trends in In light of the environmental problems that have exacerbated as a result of the self-interests of states and the desire to expand the economy as well as contemporary consumer behavior, environmental security has strengthened ways to confront environmental challenges and problems exacerbated by these problems, as countries have come to see that environmental threats and climate change can lead to catastrophic results. On the security of states, therefore, it has become keen to address environmental problems collectively and activate collective diplomatic action, because states are no longer able to unilaterally confront environmental changes, and this is due to the increase in environmental problems and their significant

* Researcher Haneen Hatem Hammad Ghadban & Prof. Dr. Ahmed Ali Mohamed, College of Law and Political Science/University of Anbar ,email: hatimhaneen1@gmail.com & dr.ahmedpolitics@uoanbar.edu.iq

development. Environmental security has become obligatory for states to modify their behaviour in a manner consistent with the necessary and required treatments in order to confront environmental risks. At the same time, many countries and countries have sought international organizations to focus on issues that are at the core of important positions such as environmental securitization and environmental terrorism resulting from abnormal behaviours of environmental defenders who have created wrong practices in defending the environment, which constitutes an opposite proposition in environmental security.

**معلومات البحث :**

**تواريخ البحث:**

الاستلام: 06\01\2023

القبول:22\02\2023

النشر :31\03\2023

**الكلمات المفتاحية :**

- الأمن البيئي
- المسؤولية الدولية
- المشاكل البيئية
- الإرهاب البيئي
- التعاون الدولي

**الخلاصة** : لقد أصبح الأمن البيئي احد الركائز الأساسية في الامن الدولي، وأصبحت قضايا البيئة والمناخ في طليعة القضايا التي يتم تناولها والتركيز عليها في مختلف المباحثات الدولية، ويعود ذلك لأهمية هذه القضايا وحيويتها بالنسبة للإنسان، فخلال العقود الثلاث الماضية أصبحت مشاكل البيئة تحدد كثير من التوجهات العالمية في ضوء المشاكل البيئية التي تفاقمت نتيجة المصالح الذاتية للدول والرغبة في التوسع في الاقتصاد فضلاً عن السلوك الاستهلاكي المعاصر، وعزز الامن البيئي من طرق مواجهة التحديات البيئية والمشاكل المتفاقمة عن هذه المشاكل، اذ ان الدول أصبحت ترى ان تهديدات البيئة والتغير المناخي يمكن ان تؤدي الى نتائج كارثية على امن الدول، لذلك أصبحت حريصة على معالجة المشاكل البيئية بشكل جماعي وتنشيط العمل الدبلوماسي الجماعي، لان الدول لم يعد بمقدورها منفردة من مواجهة التغيرات البيئية، ويعود ذلك الى زيادة المشاكل البيئية وتطورها بشكل كبير، ان الامن البيئي اصبح يفرض على الدول ان تعدل من سلوكها الدولي الخارجي بشكل يتلائم مع المعالجات الضرورية والمطلوبة في سبيل مواجهة المخاطر البيئية، في ذات الوقت فقد سعت كثير من الدول والمنظمات الدولية الى التركيز على مسائل تشكل صلب مواقف مهمة مثل الامننة البيئية والإرهاب البيئي الناجم عن سلوكيات شاذة للمدافعين عن البيئة الذي اوجدوا ممارسات مغلوطة في الدفاع عن البيئة وهو ما شكل طرحاً معاكساً في الامن البيئي.

**المقدمة:**

لم تَعد قضايا الإرهاب والحروب هي المقياس الأساس للأمن الدولي، بل ظهرت قضايا مهمة تهدد الأمن الدولي، ولعل أهم تلك القضايا هي البيئة وما يتعلق بها من مشاكل، مثل التغير المناخي، والاحتباس الحراري، حرائق الغابات، والتصحر وضعف الغطاء النباتي. هذه القضايا أثبتت إنّها تحديّ مهم يتطلب تعاون دولي من أجل حلول جديّة. ونشأت في ذات الوقت المسؤولية الدولية التي تتطلب إصلاحاً للضرر الذي يمكن أنّ يتسبب بكوارث بيئية أو نزاعات حول مصادر الطاقة الطبيعية، انطلاقاً من ذلك جاءت الكثير من الدعوات لتؤكد على الدور المركزي الجديد للقضايا التي تدور حول البيئة ومشاكلها في مركز المناقشات العالمية، وأصبحت الجهود الدبلوماسية تدور حول إيجاد حلول جماعية تهدف إلى معالجة الأزمات البيئية، والعمل على الحد من انعكاساتها على النظام الدولي، وأصبحت المنظمات الدولية تُعنى بإيجاد وسائل متعددة للوصول إلى افضل الحلول، فضلاً عن إهتمام كثير من الدول بقضايا غير تقليدية تشكل البيئة جزء كبير منها، واعتبار البيئة أحد ركائز الامن القومي لها.

**الأهمية** : تُعد البيئة من المواضيع المهمة اليوم في العلاقات الدولية، وزاد التركيز عليها نتيجة المخاطر الكبيرة التي توجد في مشاكل البيئة، وانطلاقاً من ذلك ركزت الدراسة على الأمن البيئي بإعتبارة أحد المفاهيم المهمة التي تُعنى بالحفاظ على البيئة، وفضلاً عن ذلك التركيز على دور المسؤولية الدولية في ترجمة الاهتمام العالمي بالبيئة إلى هيئات ومؤسسات قادرة على إيجاد حلول واقعية لما يعاني منه العالم اليوم من تلوث وتدهور بيئي ومناخي، لذلك فإن أهمية هذه الدراسة في تناول الأمن البيئي باعتبارة أحد العوامل المهمة التي تشجع على التعاون في العلاقات الدولية.

**إشكالية البحث:** إن تسارع التغيرات البيئية وعدم ثباتها جعل من المشاكل البيئية حالة خطرة في العالم اليوم، خصوصاً مع تزايد الحاجة إلى مواجهتها، فضلاً عن تداخل البيئة مع الأمن وأصبح الأخير مهدد في كثير من الدول نتيجة للمشاكل البيئية، مع عدم أغفال التلوث الناجم عن النشاط الإنساني، لهذه الأسباب، لذلك فإن التساؤل الذي يطرح هنا، **((هل أصبح الأمن البيئي أحد العوامل الأساسية للنظر في معالجة المشاكل البيئية؟))** ويتفرع عن هذا التساؤل النقاط الأتية:

١- هل عزز التعاون في مجال البيئة من فرص الحد من المشاكل البيئية؟.

٢- هل استطاعت الدعوات إلى مواجهة المشاكل البيئية في انتاج أفكار حول تعزيز المسؤولية الدولية؟.

٣- هل هناك فرص لنشوب نزاعات مسلحة بسبب المشاكل البيئية في ضوء تزايدة حدّة المشاكل وتطورها؟.

**فرضية البحث:** تنطلق الدراسة من التركيز على إن زيادة المشاكل البيئية ساهم في زيادة الوعي العالمي حول خطر إهمال البيئة وإن البيئة هي أحد الجوانب الأساسية للأمن الدولي بإعتبارها مجالاً مشتركاً للتعاون.

**منهج البحث:** لقد تم الاعتماد في الدراسة على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، مع محاولة أكبر للفهم من خلال استخدام منهج التحليلي الوصفي، ولم يتم اغفال الاعتماد على المنهج التاريخي في معالجة المادة التاريخية في هذه الدراسة في سبيل الوصول إلى نتائج البحث.

## المبحث الأول : الأمن الدولي: المفهوم ومسارات التطور.

إن الأمن الدولي من المفاهيم التي تحتوي على أبعاد عدّة، ويركز مفهوم الأمن الدولي على المشاكل التي تؤثر على المجتمع الدولي بشكلٍ كامل، ويسعى إلى البحث عن الوسائل والآليات التي تعالج جميع هذه المشاكل، وأن لا تتطور بشكل يؤثر على السلم والأمن الدوليين.

### المطلب الأول: مفهوم الأمن الدولي

إزداد الإرتباط في السنوات الأخيرة بين البيئة ومشاكلها من جهة والأمن الدولي من جهة أخرى، إلى الحدّ الذي عُدتْ مشاكل البيئة العابرة للحدود الوطنية هي من بين مشاكل العصر التي تهدد الأمن الدولي والعلاقات بين الدول[1]. ولإظهار أبعاد العلاقة بين البيئة والأمن الدولي لا بد من إعطاء فهم أعمق لمفهوم الأمن الدولي، لكن مع الأخذ بنظر الإعتبار إنه مفهوم مثقل بالقيم والمدلولات والأحاسيس، وكذلك يُعد في مجال العلاقات الدولية من المفاهيم الغامضة والمعقدة[2].

ويرى (والتر ليبمان) إن مفهوم الأمن يعني"المحافظة على القيم الأساسية في حالة السلم والحرب" بينما يرى(أرنولد والفرز) بأنه يعني" غياب التدابير التي تهدد القيم المكتسبة وعدم الخوف من تعرض هذه القيم للهجوم"[3].

إنّ الأمن الدولي ظهر عندما بدأت المجتمعات البشرية بالإعتماد المتبادل فيما بينها، إذ مع مرور الوقت والعلاقات المتبادلة كانت تظهر تهديدات انتقلت من الأمن الوطني لدولة ما إلى الأمن الدولي وكانت هذه بوادر المسؤولية الدولية (عولمة الأمن)[4]، ومع تغير الأوضاع الدولية أصبح الأمن الدولي أكثر

---

(1) محمد مصالحة، دور التنظيم الدولي في حماية البيئة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٤)، مؤسسة الاهرام، نيسان/ أبريل ١٩٩٦م، ص٢٢١.

(2) سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨م، ص ١٧.

(3) عبد الفتاح علي الرشدان، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(٤٦)، العدد(٣)، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، ص ص ١١٨-١١٩.

(4) نقلاً عن: علي جاسم محمد، دراسة في مؤشرات الدولة الفاشلة وتأثيرها على الأمن الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد(٧٧-٧٨)، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩م، ص ص ٦١٦-٦١٧.

حساسية تجاه قضايا غير تقليدية ومن بين هذه القضايا الفقر، والأمراض المعدية، والمشاكل البيئية، الحروب الأهلية، فضلاً عن التحديات التي رافقت ازدياد المخاطر والمشاكل البيئية بشكل متسارع[5].

إنّ مفهوم الأمن مزدوج، فهو لا يقتصر على وسيلة التحرر من الخطر، بل هو وسيلة لجعل الخطر محدوداً، ونتيجة لذلك فإن الأمن وجد بالأساس نتيجة الخوف، وبالتالي يتطلب وسائل مضادة ضد الخوف، وقد أثبتت الدراسات نتيجة لوجود الخوف إن الأمن الدولي يشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية، فضلاً عن التركيز على العوامل السياسية في قضايا الأمن[6].

لقد تضاعفت أهمية الأمن الدولي بالنسبة للدول بعد الحرب العالمية الثانية' إذ كان أمن الدول بكامل أبعاده من أبرز اهتمامات مؤسسي الأمم المتحدة (١٩٤٥)، إلا أنه كان مرتبط بالأمن العسكري التقليدي وهو ما يجعل الدول تتكاتف فيما بينها للرد الجماعي على العدوان الذي تتعرض له[7]. إن اقتصار الأمن على الجانب العسكري جعل مفهوم الأمن الدولي بعد الحرب العالمية الثانية يتحول إلى مفهوم الأمن الجماعي(Collective Security)، وهو مفهوم يرتبط بالجوانب العسكرية الأقل شمولاً من الأمن الدولي. ويلاحظ إن جوهر نظام الأمن الجماعي يقوم على أساس العمل الجماعي لإحباط العدوان، وهو اتجاه يخالف الأمن الجماعي من حيث المضمون والتطبيق[8].

والامن بشكل عام بما فيه الأمن الدولي يتضمن بشكل أو بأخر التحرر من التهديد ويرى البعض إن ذلك مهماً في وصف مسألة ما بأنها امنية، والأمن الدولي هو مفهوم موضوعي وذاتي في آن واحد، والأمن الدولي يتضمن حاجة الدول إلى البقاء وحماية نفسها، وهذا الأمر ينطبق على ذات الأفراد الذين يعيشون في الدول والذين يرغبون بحماية من يحبون والتخلص من التهديدات التي تهددهم وتهدد ممتلكاتهم، في نهاية الأمر يجادل العديد من المفكرين بإن الأمن الدولي إنما يقوم على أساس تعزيز الامن الإنساني الذي يقوم

(5) رعد قاسم صالح، الأمن الجماعي ودورة في تدعيم استراتيجيات التعاون الدولية رؤية تحليلية مستقبلية، مجلة أبحاث العلوم السياسية، العدد(٣٧–٣٨)، حزيران/ يونيو٢٠١٨م، ص٣٤٤.

(6) سهير إبراهيم حاجم الهيتي، الأليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤م، ص٢٣٨.

(7) محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١١م، ص٢١.

(8) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط٥، شركة العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٣٣٣.

على تعزيز أمن الافراد[9]. بالتالي شكلت فكرة التهديد والخوف الأساس لفكرة الأمن. لقد سعى الزعماء السياسيون والاكاديميون لتجنب حصر مفهوم الأمن، وذلك عبر إخراج المفهوم من تصور المدرسة الواقعية' التي ترى إن الأمن مفهوم محصور بالدول القومية والمصلحة الذاتية، إن محاولات توسيع مفهوم الأمن بما في ذلك الأمن الدولي وادخال أبعاد أخرى هي ما أكدت وطورت مفهوم الأمن الدولي وجعلت له الأولوية في الدراسات الحديثة[10].

## المطلب الثاني: مسارات تطور أبعاد الأمن الدولي

### أولاً: البعد الإنساني.

يُعد الأمن الإنساني من المفاهيم المكملة للأمن التقليدي، فهو يتناول المسائل التي لم يتم تناولها من قبل الأمن التقليدي، إن الأمن الإنساني يهتم بالمؤثرات التي تهدد الأفراد، والتي ترتبط بالأمن الفردي كما يهتم بقضايا السلام الدولي، وقد كانت نقطة البداية للأمن الإنساني عام (١٩٩٤) في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية تحت عنوان (التحرر من الخوف، والتحرر من الفاقة)[11]. ويبحث الأمن الإنساني في ضرورة التركيز على إقرار عقلاني ومنطقي بالتفكير بالأجيال القادمة بدون التركيز على الأجيال الحالية، إذ إن التفكير بمرحلة ما دون غيرها يعني عدم الوفاء للإنسانية[12]، لذلك يسعى الأمن الإنساني إلى تعزيز العلاقات الودية والطبيعية والقيام بكل ما من شأنه إثارة الصراعات بين الدول.

وقد أثار موضوع الأمن الإنساني تساؤلات عديدة نتيجة تداخله مع عدد من المفاهيم التي تشترك بذات الاهتمام، ومن أبرزها أمن الدولة، وحقوق الانسان، والتنمية المستدامة، والتدخل الإنساني، ولعل سبب ذلك هو جوهر الاهتمام المشترك بينهم وهو الانسان، إلا إن ذلك لا يعني عدم وجود اختلاف فبعضها يختص

(9) بول روبنسون، قاموس الامن الدولي، ط١، مركز الامارات للأبحاث ودراسة السياسات، أبو ظبي، ٢٠٠٩م، ص ص٢٦٩-٢٧٠.

(10) المصدر السابق، ص270.

(11) وولفجانج أماديوس برولهارت، مارك بروبست، الامن الإنساني: دور القطاع الخاص في تعزيز امن الافراد، ط١، سلسلة محاضرات الامارات ١٢٨، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩م، ص٥.

(12) نوال يونس محمد، سلطان أحمد خليف، الأمن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(٤)، العدد(١٠)، ٢٠٠٨م، ص٢٣.

بالأمن بالمفهوم التقليدي أو يعطي أولوية للحقوق والتي تتطلب وجود الأمن، إذ لا يوجد حقوق بلا أمن، أو التركيز على التنمية دون سواها وهو ذات الأمر مع حق التدخل وإن كان التدخل الإنساني يهدف إلى حماية الأمن الإنساني [13]. بالتالي أصبح الأمن الإنساني أحد الأبعاد الأساسية للأمن الدولي، لأنه يحقق الشروط التي ترعى الأمن وخصوصاً الإنسان باعتباره الغاية النهائية.

**ثانياً: البعد الاقتصادي.**

يمكن أن نشير إلى إن البعد الاقتصادي للأمن يختص بالمحافظة على الموارد المالية والأسواق الضرورية والعمل على إيجاد مستويات عالية من الرفاه[14]. ويُعرف أيضاً الامن الاقتصادي بأنه "البعد الاقتصادي للأمن، والذي يهدف الى توفير سبل التقدم والرفاهية للمواطن، وحماية المصالح الاقتصادية، وهو جزء مهم من المنظومة الأمنية المتكاملة"[15]. ويتحقق الأمن الاقتصادي بفهم أهداف النشاط الاقتصادي وما ينطوي علية من تحقيق للعدالة الاقتصادية وتوفير المستوى المعيشي المناسب للفرد[16].

إن الأمن الاقتصادي يشير الى جوانب معينة من القدرة على حماية المصالح الاقتصادية للدولة وتوفير سبل الرفاهية والتقدم للمواطن، وهذا ما جعل مفهوم الأمن الاقتصادي يتداخل مع الأمن الإنساني، إلا إن الأمن الإنساني أوسع من الأمن الاقتصادي وهما مترابطان ويؤثر احدهما بالأخر إذ إن انعدام الأمن الإنساني له انعكاس مباشر على الأبعاد الاقتصادية، لذلك فأن الأمن الاقتصادي يعد من أهم دعامات الامن الإنساني[17]. ان الامن الاقتصادي عنصرٌ مهم من عناصر الأمن، فهو يوفر الرفاه الاقتصادي والقدرة على الاكتفاء الذاتي، والدول أو المجتمعات التي تملك قدرة اقتصادية قوية تكون مستويات الأمن والعدالة غالبا مرتفعة فيها على العكس من الدول التي تعاني من انعدام الأمن الاقتصادي والفساد في مؤسساتها وتكون

(13) محمد جبريل بن طاهر، الامن الإنساني في ليبيا .. الواقع والتحديات، مجلة مدارات سياسية، المجلد (٥)، العدد(٢)، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١م، ص ص٦١-٦٣.

(14) محسن بن العجمي بن عيسى، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

(15) محمد مصطفى شعيب، الامن الاقتصادي من منظور إسلامي، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد(٤)، نيسان/ أبريل ٢٠١٦م، ص ٦٤.

(16) جريبة بن احمد الحارثي، العلاقة بين الامن الاقتصادي والامن الفكري مدخل إسلامي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد(٦)، العدد(١٠)، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦م، ص٩٩.

(17) اكرام هادي حمزة، الامن الاقتصادي الدولي، مجلة الحقوق، المجلد(٥)، العدد(٣٨-٣٩)، ٢٠٢٠م، ص ص ٧-١٠.

اكثر عرضة للتهديدات. أما أبرز عناصر الأمن الاقتصادي فتشمل الأمن الغذائي، الاستثمار، الحد من البطالة، استغلال الثروات، التنمية الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية[18].

**ثالثاً: البعد العسكري.**

يختص الأمن العسكري بالمستويين المتفاعلين المتقابلين بالنسبة للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، فضلاً عن اتجاهات الدول سواء من حيث المقاصد أو من حيث النوايا[19]. إن المقاربات الأمنية جعلت قدرة الدولة وامنها أن يتحدد بدرجة تطور أنظمتها الدفاعية والهجومية وهذا ما جعل الدول تهتم بالجوانب التقنية العسكرية وتطوراتها، وارتبط مفهوم الامن القومي لأي دولة بقدراتها العسكرية ومدى استعدادها للدفاع عن خطر يهدد مصالحها الحيوية، بناء على ذلك فأن الدول المحورية في العالم عمدت إلى بناء أنظمة امنية من أجل حماية اقاليمها[20]. إن الاهتمام بالأمن العسكري فقط أدى إلى وجود دول عديدة متفوقة عسكريا لكنها لا زالت تعاني من توفير مقومات الحياة إلى شعبها بسبب تحويل موارد الدولة إلى الانفاق العسكري، لكن ذلك لا يعني عدم الاهتمام بالأمن العسكري لكن عدم اعطاءه الأولوية القصوى على حساب الأمن الإنساني والبيئي والاقتصادي.

**رابعاً: البعد البيئي.**

دفعت التحولات الجيوسياسية في العالم خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين إلى التركيز على الأبعاد الأمنية للقضايا البيئية، لقد ارتبط ذلك بالمخاوف المتزايدة بشأن استنفاد الموارد في ظل فترة الانكماش الاقتصادي[21]، ويقوم مفهوم الأمن البيئي على جانبين أساسين هما: التهديدات الطبيعية والتهديدات

(18) اكرام هادي حمزة، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢-١٤.

(19) محسن بن العجمي بن عيسى، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

(20) لعرباوي نصير، مفهوم الامن بعد احداث١١ سبتمبر ٢٠٠١(من المفهوم العسكري الى المفهوم الحضاري)، وحدة بحث تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف٢، المجلد(١٠)، العدد(١)، حزيران/ يونيو ٢٠١٥م، ص ص٥٥-٥٦.

(21) شادي عبدالوهاب منصور، جدال الامن البيئي بين المنظورات النقدية والتقليدية، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، المجلد (٥٧)، ملحق العدد (٢٢٨)، مركز الاهرام، نيسان/ أبريل ٢٠٢٢م، ص ٩.

الاجتماعية[22]. ويعرف الامن البيئي بأنه "الامن العام النسبي من الاخطار البيئية الناجمة عن العمليات الطبيعية أو البشرية ولأي سبب كان" [23]، والاخطار البيئية هنا قد تكون بفعل الانسان نتيجة التلوث أو تكون لأسباب طبيعية وعرف كذلك "صون الطبيعة المحيطة بالمجتمع لتلبية الاحتياجات دون التقليل من المخزون الطبيعي بطريقة تعزز الاستقرار الاجتماعي"[24]. ويقتصر هذا التعريف على المحافظة على البيئة الطبيعية دون غيرها، وهناك تعاريف أخرى عرفت الامن البيئي بأنه" إعادة تأهيل البيئة التي تدمرت في الحروب ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن ان تقود الى تدهور بيئي" وهناك من يرى ان المقصود بالأمن البيئي هو "المحافظة على المحيط الفيزيائي للمجتمع وتلبية احتياجاته دون التأثير على المخزون الطبيعي"[25].

إن الأمن الدولي لا يمكن أن يتحقق إذا لم يكن هناك أمن بيئي، والأخير مفهوم لم يتم الاتفاق عليه سواء من قبل دول الشمال المتقدم مثل الولايات المتحدة الامريكية والدول الاسكندنافية، بينما دول الجنوب لا زالت لم تضع مفهومها الخاص، أما دولاً مثل الصين فقد وضعت مفهوم لنفسها فهي تعتمد الامن البيئي تحت مظلة حماية البيئة، الامر ينطبق على المنظمات الدولية حيث لم تعط مفهوماً محددا حتى عام(١٩٩٤) اذ أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره السنوي إلى أن مشاكل البيئة هي مزيج من التدهور المحلي والعالمي وان من الصعب المحافظة على الامن الدولي دون تحقيق الامن البيئي[26].

ان الامن البيئي يشمل جوانب مختلفة ويحاول ان يحافظ على الحياة البشرية والبيئة بشكل مستدام لذلك يمنع الأنشطة التي تهدد البيئة. ومن أبرز جوانب الأمن البيئي هو عدم نقل النفايات الخطرة خارج الحدود وهذا رد فعل عالمي على نقل الدول المتقدمة للنفايات الخطرة الى الدول النامية وتم إبرام (اتفاقية

(22) محمد مجدان، الامن البيئي العالمي، دراسة حول مفهومه وحول تحقيقه، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد(٧)، العدد(١)، حزيران/ يونيو ٢٠١٧م، ص٤٧.

(23) إبراهيم محمد التوم إبراهيم، احمد حمد إبراهيم الفايق، أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية، مجلة الاستراتيجية والامن الوطني، العدد(٧)، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣م، ص١٧٢.

(24) المصدر السابق، ص ١٧٣.

(25) نزار عوني اللبدي، الأمن البيئي وإدارة النفايات البيئية، ط١، دار دجلة، عمان، ٢٠١٥م، ص١٢٣.

(26) سهير إبراهيم حاجم الهيتي، الأليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٤٦،٢٤٧.

بازل١٩٨٩) للتحكم في نقل النفايات وتمارس الدول النامية أيضا ولايتها السيادية مع فشل الاتفاقية من اجل الحفاظ على الامن البيئي داخل حدودها[27].

## المبحث الثاني: التحديات البيئية والأمن الدولي

تواجه البيئة الكثير من التحديات بعضها يعود لأسباب طبيعية والبعض الأخر يعود لأسباب بشرية، إلا إنها جميعاً تشكل خطراً يهدد سلامة النظام البيئي المعروف، لذلك فإن المصلحة الإنسانية الدولية تتطلب مواجهة هذه التحديات.

### المطلب الأول: مشاكل التلوث البيئي

لقد شكلت التحديات والمشاكل البيئية[*] أحد المعضلات الكبيرة للأمن الدولي منذ منتصف القرن العشرين. والتحديات البيئية واقع لا يمكن إنكاره، لأن كل فرد يعيشها ويعاني من ويلاتها[28]. ومن أبرز التحديات البيئية التي تواجها وشكلت مشاكل يصعب في كثير من الأحيان التغلب عليها هي مشاكل التلوث البيئي، وقد لاحظ الباحثون إن المشاكل الناتجة عن التلوث تقسم إلى ثلاثة مجالات رئيسة هي البيئة هي الهواء والبحر والتربة.

**أولاً: عوامل التلوث البحري.**

(27) خالد السيد المتولي محمد، حظر نقل النفايات الخطرة في ضوء احكام القانون الدولي، مجلة السياسات الدولية، العدد(١٦٨)، مركز الاهرام، نيسان/ أبريل ٢٠٠٧م، ص ٣٢.

(28) رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، سلسلة عالم المعرفة(٢٢)، المجلس الوطني للثقافة والفنون الإدارية، الكويت، ١٩٧٩م، ص١٧٤.

(*) من أبرز أسباب المشاكل البيئية في منذ القرن الماضي هي: النمو الانفجاري في عدد السكان، الثورة العلمية والتكنولوجية، اخلال التوازن الطبيعي في البيئة. للمزيد ينظر/ رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، مصدر سبق ذكره، ص ص١١١-١٢٠.

تغطي البحار حوالي (٧١٪) من مساحة الكوكب، وتقوم بتهيئة الأوضاع المناسبة لحياة الإنسان واستوعبت البحار على مدى العصور الجيولوجية مواد طبيعية ذائبة أو عالقة حيث تحمل الأنهار إليها (٣٥) مليون طن من الماء فضلاً عن (٣,٩) مليون طن من المواد الذائبة ومن(١٠-٦٥) مليون طن من المواد العالقة، وكذلك المياه الجوفية والغازات والجزيئات، إلا إن أنشطة الانسان ساهمت في تلوث البحار واختلال تركيبة البحر خصوصاً في المناطق الساحلية[29]. إن نتيجة التقدم العلمي قد اوجد استخدامات أخرى للبحار، مثل الزراعة في قاع البحر واستكشاف البترول في قاع البحار القابل للإستخراج، وتفريغ النفايات الضارة، ومياه المجاري الملوثة في البحار[30]. ومن بين الملوثات البحرية هو (الملوثات البترولية) نتيجة انسكاب النفط عن طريق الناقلات النفطية ويُعد أحد أكثر الأسباب تأثيراً، إذ تتسرب كميات كبيرة نتيجة لعمليات غسيل (التانكات) الفارغة أو عن طريق تصريف مياه التوازن أو أعمال الصيانة في الموانئ، يضاف إلى ذلك حوادث الناقلات ويتأثر حجم التلوث بحجم الناقلة ومن أبرز الحوادث غرق الناقلة (اموتو كاديز ١٩٧٨) أمام الشواطئ الفرنسية، وغرق الناقلة (ارجو مارشنت) في منطقة (رأس كود)، وكذلك غرق الناقلة (اكسون فالديز ١٩٨٩) نتيجة اصطدامها بالصخور المرجانية في (ولاية الاسكا) الامريكية[31]. ولا يتوقف الأمر على الانسكابات النفطية مثلما اوضحنا، إذ إن تسرب مياه الصرف الصحي التي تشمل أيضاً مياه الأمطار والشوارع وفضلات السيارات التي تشمل الوقود الاحفوري ومواد التنظيف والمغذيات النباتية مثل مركبات النتروجين والفسفور والتي تختلط مع مياه البحر خصوصاً في المناطق الساحلية، وجميع مياه الصرف الصحي تكون محملة بمواد مثل (الرصاص والكروم والخارصين والزئبق) وكلها نفايات خطرة على البيئة البحرية والسلاسل الغذائية[32].

(29) مصطفى كمال طلبة، انقاذ كوكبنا التحديات والآمال (حالة البيئة في العالم١٩٧٢-١٩٩٢)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بيروت، ١٩٩٢م، ص٥٧.

(30) بركاوي عبدالرحمن، الحماية الجزائية للبيئة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، كلية الحقوق والعلوم السياسية١٩ مارس١٩٦٢، ٢٠١٧م، ص ١٩٦.

(31) عبدالسلام منصور الشيوي، الحماية الدولية للبيئة المائية من التلوث، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الازهر، العدد(١٠)، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣م، ص ص ٤٣٣،٤٣٤.

(32) أحلام عبدالجبار كاظم، سمير فليح حسن، الأثار البيئية لمياه الصرف الصحي على مناطق الساحل الليبي وطرق معالجتها(دراسة في جغرافية البيئة)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد(٦)، العدد(١)، ٢٠٠٨م، ص١١٦.

**ثانياً:عوامل تلوث البيئة الأرضية.**

من بين المشاكل البيئية للتربة هو التعرية وهي حالة طبيعية، لكن النشاط البشري زاد كثيراً من حدتها وهناك عوامل عديدة تسهم في تعرية التربة أو تلوثها، ومن بين أهم ملوثات التربة هي المبيدات والمخلفات البشرية فضلاً عن إستخراج المعادن من باطن الأرض[33]، كذلك زيادة التدهور في الأراضي وتحولها إلى أراضي جافة نتيجة النشاطات البشرية[34]. ويصيب التلوث بشكل عام البيئة البرية، والتي يراد بها المحيط الجغرافي للتربة أو اليابسة والذي يحيط حياة الانسان ووجوده شاملاً الغابات والمزروعات والحيوانات والطيور، إذ إن البيئة الأرضية تتعرض بشكل دائم للعديد من الملوثات الطبيعية كذلك، كالبراكين والزلازل والصخور المندلعة والانهيارات الأرضية والصواعق الرعدية والافات الزراعية ونفوق الحيوانات والمبيدات الزراعية وما ينتج عنها[35]. وإذا كان البشر عاملاً مهما في تلوث التربة وتدهورها، فإنهم ايضاً ضحايا لهذا التلوث إذ إنه كان السبب الرئيسي وراء هجرة مزارعي الكفاف إلى الأحياء الفقيرة واطراف المدن في العالم الثالث، من أجل فرص افضل للحياة، ويؤدي تلوث التربة وتدهورها إلى إضعاف قدرة الدول على انتاج الأغذية بالتالي حدوث العجز الغذائي كذلك ما يحدثة التلوث من تصحر للأراضي يؤدي إلى تدمير الحياة النباتية والحيوانية وسبب أساسي في ضعف التنوع البيولوجي في مناطق معينة[36]. يضاف إلى ذلك عامل مهم من عوامل تلوث البيئة الأرضية وهو النشاطات الكيمياوية والنووية الناتجة عن الأنشطة العسكرية.

**ثالثاً:عوامل تلوث الهواء.**

يعرف التلوث الهوائي بأنه "حدوث خلل في النظام الايكولوجي الهوائي نتيجة اطلاق كميات كبيرة من الغازات والجسيمات تفوق قدرة النظام على التنقية الذاتية مما يؤدي إلى حدوث تغيير كبير في حجم وخصائص الهواء فتتحول من عناصر مفيدة الى عناصر ضارة"، وقد ذهب تعريف (الاتحاد الأوربي) في إعلانه عام (١٩٦٨) بأنه" وجود مواد غريبة في الهواء أو حدوث تغيير هام في نسب المواد المكونة له

(33) بركاوي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣.

(34) مصطفى كمال طلبة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

(35) حسيني إبراهيم احمد إبراهيم، الأساس القانوني للمسؤولية المدنية عن الأفعال الملوثة للبيئة( دراسة في النظام السعودي والقاونين المصري والفرنسي)، مجلة الشريعة والقانون، العدد(٣٥)، الجزء الأول، ٢٠٢٠م، ص ٦٣٢.

(36) مصطفى كمال طلبة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥.

ويترتب علية نتائج ضارة او مضايقات"[37]. وينتج التلوث الجوي من مصادر متعددة ومختلفة أبرزها الغازات التي تتحول تحت الضغط إلى سوائل واحتراق الفحم والاخشاب والنفط والغاز الطبيعي والتلوث الناتج كذلك عن الزيادة الكبيرة في عدد السيارات والآلات ومحطات توليد الكهرباء، كذلك تراكم الغبار، وثنائي أوكسيد الكاربون في الطبقات الوسطى من الجو[38].

## المطلب الثاني: المشاكل البيئية المرتبطة بالتغير المناخي

في البداية يجب أن نوضح المعنى الدقيق للتغير المناخي (Climate Change)، ويقصد بالتغير المناخي التحولات طويلة الأجل، سواء في درجات الحرارة أو أنماط الطقس بشكل عام وقد تكون هذه التغيرات طبيعية أو نتيجة الأنشطة البشرية مثل حرق الوقود الاحفوري والذي يسبب انبعاث غازات على تكوين غطاء حول الكرة الأرضية وبالتالي تحبس درجات الحرارة ورفعها في ذات الوقت[39]. وتزداد تأثيرات تغير المناخ في الوقت الحالي في ظل زيادة الارتباط بالتحولات البيئية مثل تغير استخدام الأرض وزيادة التوسع العمراني والسياحة وتكثيف الزراعة والصيد المفرط يضاف إلى ذلك التصحر والتلوث[40]. يبدوا العالم أكثر ترابطاً في القضايا التي تندرج تحت عنوان المشاكل الإنسانية، مثل البيئة والأمراض المزمنة واللجوء، وهذا التعاون في وقت يشهد العالم صراعاً متعدد الأقطاب اقتصادياً وتكنولوجياً، إلا إن هذا التعاون في هذه القضايا يكون عن طريق التكامل والمشاركة في الحلول، وقد شهدت العالم من خلال التغير لأول مرة صراع العلم مع السياسة بعد أن كان النظام الدولي يشهد صراع السياسة مع الاقتصاد أو الايدلوجيا، وتثير مسألة معالجة المناخ ارباكاً كبيراً للدول بسبب إن الحلول المطروحة تتطلب الحد من بعض الأنشطة المنتجة

(37) نقلاً عن: منصور مجاجي، المدلول العلمي والمفهوم القانوني للتلوث البيئي، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيض بسكرة، العدد(٥)، آذار/ مارس ٢٠١٠م، ص١٠٨.

(38) نقلاً عن: بوفلجة عبدالرحمان، المسؤولية المدنية عن الاضرار البيئية ودور التأمين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٦م، ص٤٥.

(39) ما هو تغير المناخ، الأمم المتحدة، تاريخ الزيارة(١٢ /٧ / ٢٠٢٢) متاح على الرابط:
https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change

(40) التغير المناخي والبيئي في حوض المتوسط الوضع الراهن والمخاطر المستقبلية، تقرير التقييم المتوسطي الأول MAR1، ملخص لواضعي السياسات، ٢٠٢٠م، ص٦، تاريخ الزيارة( ١٢/٧ / ٢٠٢٢)، متاح على الرابط:
https://planbleu.org/wp-content/uploads/2021/07/MedECC_MAR1_SPM-Arabic.pdf

اقتصاديا[41]. ويمكن تقسيم العوامل التي تسهم في حدوث التغيرات المناخية الى قسمين أساسين هما عوامل طبيعية، وعوامل بشرية.

**أولاً: العوامل الطبيعية:**

ويأتي في مقدماتها المشاكل المرتبطة بالغطاء النباتي، وهي التصحر التي تصنف بأنها من الكوارث المرتبطة بتدهور النظم الايكولوجية والتي يمكن أن تتداخل مع أزمات أخرى مثل حرائق وإزالة الغابات، تناول الحيوانات للنباتات، الزراعة المكثفة[42]. يرى (نعوم تشومسكي وروبرت بولن) في مؤلفهما الذي حمل (عنوان ازمة المناخ والصفقة الخضراء الجديدة) بأن إزالة الغابات والتصحر وما يرتبط بها هي اهم قوى دافعة للتغير المناخي، إذ إن الغابات تسهم في تقليل وجود (ثنائي أوكسيد الكاربون) في الهواء، حيث كشفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بأن إزالة الغابات كان مسؤولاً عن(١٢٪) عن زيادة اثار التغير المناخي[43]. وتشير الدراسات العلمية التي قدمتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي IPCC إن الحوادث الطبيعية للتغير المناخي زادت من حده تأثير، فعلى سبيل المثال أدى الاحتراز العالمي إلى حدوث تغيرات مناخية في أقاليم مختلفة من العالم، ومن بين هذه التأثيرات حدوث توسع في المناطق ذات المناخ القاحل وانكماش المناطق ذات المناخ القطبي، نتيجة لذلك حدث هناك تغير في نطاق ووفرة الكثير من الحيوانات والنباتات[44].

**ثانياً: العوامل البشرية والتغيرات المناخية.**

إن التزايد المستمر في استهلاك الطاقة والذي يؤدي إلى ارتفاع في تركيزات غازات الاحتباس الحراري، يعزيها العلماء والمهتمين إلى النشاط الإنساني الذي بدأ عام (١٨٥٠)، ويعتقد العلماء ان الإنسان لعب دوراً اساسياً في تعاظم ظاهرة الاحتباس الحراري وفي التغير الذي حصل على مناخ الكرة الأرضية خلال القرنين

(41) عهود اللامي، التغير المناخي من العلم الى دهاليز السياسة، تقرير خاص، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠١٩م، ص٥.

(42) اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف، الأمم المتحدة، تاريخ الزيارة( ١٥/ ٧/ ٢٠٢٢)، متاح على الرابط: https://www.un.org/ar/observances/desertification-day/background

(43) نعوم تشومسكي، روبرت بولن، أزمة المناخ والصفقة الخضراء العالمية الجديدة (الاقتصاد السياسي لإنقاذ الكوكب)، ترجمة: محمد جياد الازرقي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٢١م، ص١٠٩.

(44) تغير المناخ والأراضي، ملخص لصانعي السياسات، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ٢٠٢٠م، ص١٠.

الماضيين[45]. وقد أسهمت النشاطات البشرية في حدوث تغيرات مناخية هددت النظام البيئي والايكولوجي بشكل كبير. تأتي في مقدمة العوامل البشرية هو زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة والتي تشمل (ثاني أوكسيد الكاربونCo2، الميثانCH4، اوكسيد النتروزNo2، الاوزونO3)، إذ إن النشاطات البشرية رفعت نسبة هذه الغازات من النسبة الطبيعية والتي هي اقل من(٠,١%)، كذلك زيادة نسبة الغازات، فقد دمر النشاط البشري البيئة من خلال حرق الوقود الاحفوري والذي يسهم بزيادة نسبة الغازات الدفيئة في العالم أيضا[46]. يضاف إلى ذلك زيادة نسبة الرواسب الرصاصية في التربة الموجودة اليوم. ونتج عنة تآكل التربة الزراعية ومن ثم ساهم الحفر الذي حدث في الجبال، كما أن محاولة تجميع الأراضي الزراعية غير المناظر الطبيعية بأكملها مسار الأنهار الإضافة إلى عملية استصلاح الأراضي من البحر زيادة تأثير النفايات المشعة[47].

ثم بدرجة أقل من تأثير حرق الوقود الأحفوري نجد صناعة الاسمنت، حيث يعتبر هذان النشاطان مسؤولان عن نسبة تفوق(٧٥٪) من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون البشري المنشأ أما باقي المسببات فتعود إلى تغيير استخدام الأراضي كإزالة الغابات وحرق الكتلة الإحيائية وكذا تغيير الممارسات الزراعية عبر إدخال المكننة وتدفئة البيوت الزجاجية بغرض رفع العائد الزراعي، وفضلاً عن تسببها في زيادة انبعاثات (غاز ثاني أكسيد الكربون Co2)، تؤثر النشاطات البشرية في زيادة نسب سائر غازات الدفيئة كما يوضحه الجدول التالي[48].

ويدخل في نطاق أسباب التغير المناخي النشاط الإنساني في الاستخدام الجائر للتربة الزراعية الذي من أهم صوره الرعي الجائر والتجريف وإزالة الغابات والنباتات الطبيعية وهي عوامل تزداد حدة في ظل انتشار الفقر الذي يقود إلى تزايد الضغط على الموارد الطبيعية بما يفوق قدرتها على الاحتمال والإحلال مما يؤدي بدوره إلى تدهورها وتناقص إنتاجها، فيلجأ الفقراء إلى المزيد من الضغط على الموارد وهكذا في حلقة مفرغة يكون التصحر هو نتيجتها الحتمية إذ إن تدهور الغطاء النباتي يؤدى إلى تعريه سطح التربة وبالتالي

(45) يحي نبهان، الاحتباس الحراري وتأثيره على البيئة، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، 2013م، ص35.

(46) عشاشي محمد، التغيرات المناخية واثرها على التنمية في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، المجلد(١٢)، العدد(١١)، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧م، ص ص ٢٤٢-٢٤٤.

(47) الإنسان وتأثيراته على تغيُر الأرض، DW العربية،(٢٠١٣/٢/١٩)، تاريخ الزيارة (٢٠٢٢/٨/٢٢)، متاح على الرابط: https://amp.dw.com/ar

(48) عشاشي محمد، مصدر سبق ذكره، ص244.

تصبح الأرض جرداء وغير صالحة لتكوين غطاء نباتي جديد[49]. إن النشاطات البشرية[*] التي رفعت نسبة ثاني اوكسيد الكاربون الذي يعد العنصر الاساسي للاحتباس الحراري يضاف الية نسبة قادمة من النشاطات البشرية أصبح ينتج عنها إطلاق كميات إضافية هائلة من الغازات الدفيئة تأتي من النباتات الموجودة على سطح الأرض وكذا من المحيطات، وتشهد آخر الإحصائيات الأممية إلى ارتفاع إسهام ثاني أكسيد الكربون ذو المنشأ البشري إلى نسبة (٦٥٪)[50].

## المبحث الثالث: أمننة البيئة والمسؤولية الدولية

لقد شكلت مفاهيم مثل الأمننة البيئية والإرهاب البيئي مدخلاً مهماً لفهم طبيعة المسؤولية الدولية في مواجهة المشاكل البيئية، وما ينطوي عليها من مخاطر أمنية من الجوانب العسكرية والسياسية في المناطق التي تتعرض لها.

### المطلب الأول: الأمننة البيئية

قبل التوضيح بالمقصود بالامننة البيئية لا بد من الإشارة الى معنى المسؤولية الدولية. حيث يرى (شارل روسو) إن المسؤولية الدولية يراد بها عندما تخل الدولة بشكل مباشر بالتزاماتها الدولية، ويرى هذا الرأي إنهُ أحياناً يكون عاتق المسؤولية الدولية غير مباشر أي لا يستلزم وجود علاقة معينة بين الدول مثل الدول الخاضعة للحماية أو الدول التي تدير إقليم معين أخل بالمسؤولية الدولية أو الدول الاتحادية التي ليس لها

(49) علي محمد عبدالله، التغيرات المناخية اثارها التكيف الحلول، وكالة الصحافة العربية، مصر، ٢٠١٢م، ص٢٨٤.

(*) ان الزيادة البشرية في عدد سكان الأرض لدى العديد من الباحثين هي سبب مهم في تدهور الوضع البيئي، ومن ضمن هؤلاء الباحثين هم أنصار المالثوسية الجديدة، الذين يرون بأن الزيادة السكانية هي السبب الرئيسي للضغط على الكون وليس فقط النشاط الإنساني اذ ان الزيادات الكبيرة في عدد السكان خصوصا في القرن الحالي سبب مشاكل لا يمكن تجاهلها على مستوى البيئة اذ ان الاضرار الناجمة عن هذه الزيادة دفعت الى القول بان الضغط السكاني اهم عوامل التدهور البيئي، وهم يؤيدون مزيد من الحروب للانقاص عدد السكان، وهي تطابق في افكارها مع المالثوسية القديمة التي آمنت بخلفية أحقية خوض الحروب لعدم وجود توازن بين المتوالية الهندسية (١-٢-٤-٨-١٦-٣٢-٦٤-١٢٨-٢٥٦) والمتوالية العددية(١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢) فالمشكلات البيئية العالمية هي نتيجة وجود اعداد كبيرة من السكان ومحدودية الموارد من جهة أخرى والنظام الطبيعي عبر الكوارث والحروب والمجاعات والامراض والبقاء للاقوى بتحقيق التوازن بين نمو السكان وندرة الموارد. للمزيد ينظر/ الحسين شكراني، نحو مقاربة بيئية للمياه العربية، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٢١م، ص١٢٨.

(50) عشاشي محمد، مصدر سبق ذكره، ص243.

قدرة على حكم بعض اقاليمها[51]. والمسؤولية الدولية تعني ايضاً التزام الدولة المنسوب إليها الضرر بالقيام بإصلاح ما نتج عن فعلها غير المشروع حيال الدولة التي ارتكبت هذا الفعل ضدها، والذي تضررت منه، ويلاحظ في هذا الشأن إن المسؤولية الدولية الناتجة عن الإضرار بالبيئة حديثه نوعاً ما وهي تحتاج الى جهود كبيرة للتطور[52].

والمسؤولية الدولية الناتجة عن الضرر البيئي تنبع بشكل أساس من قواعد واحكام المسؤولية الدولية عن انتهاكات القانون الدولي، ثم توسعت لتشمل الأضرار التي لا يحضرها القانون الدولي، وتنبع بشكل مباشر من تحميل الدولة التي تسببت بالأضرار البيئية المسؤولية القانونية[53]. وحماية البيئة من التعرض للتلوث أو أي شكل من أشكال الضرر، لا يقتصر على السيطرة على الضرر والحد من أثارة، بل يجب معاقبك الفاعل وجبر الضرر للمتضرر سواء أكان شخصاً طبيعياً أو شخصاً دولياً، لذلك تتطلب حماية البيئة وضع مبدأ المسؤولية الدولية عن الأضرار المتعلقة بالبيئة موضع التطبيق الفعلي، وهذا يقودنا إلى إن أحكام القانون الدولي للبيئة تفرض التزاماً قانونياً عاماً بحماية البيئة[54].

وتُعد نظرية الامننة(Securitization Theory) أو إضفاء الطابع الأمني من بين إسهامات المفكر (اولي ويفر)، التي طرحها في ثمانينات القرن الماضي بالاشتراك مع (باري بوزان)، وفريق بحث معهد كوبنهاغن[*] للدراسات الأمنية[55]. وتستند نظرية الامننة الى طروحات يمكن فهمها عن طريق التساؤلات

(51) شارل روسو، القانون الدولي العام، ترجمة: شكر الله خليفة، عبد المحسن سعد، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٧م، ص ١٠٨.

(52) أنمار صلاح عبدالرحمن الحديثي، الالتزام الدولي بحماية المناخ، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٦م، ص١٠٥.

(53) سهير إبراهيم حاجم الهيتي، المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي، دار ومؤسسة رسلان، سوريا، ٢٠١٦م، ص ص ١٥٣-١٥٤.

(54) سهير إبراهيم حاجم الهيتي، الأليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٢-٨٣.

(55) سيد احمد فوجيلي، فهم الامننة مقاربة نقدية للدراسات الأمنية، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان، المجلد(٢٦)، العدد(١٥٤)، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦م، ص٧١.

(*) مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية: يقصد بها الاتجاه الفكري الذي نشأ في ثمانينات القرن الماضي تحت عنوان معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام والذي ضم بيوزان، واولي ويفر، ليني هانسن ، مورتن كلسترب واخرون، والذي اعطى أولوية للتنظير

التي طرحها (اولي ويفر)، وهي ما الذي يجعل مشكلة ما امنية؟ ورأى إن وصف مشكلة ما بأنها أمنية إنما تدور حول تهديد سلامة أو سيادة أو استقلال الدولة بطريقة سريعة وخطرة[56]. ويشير مصطلح الامننة إلى تصنيف قضية ما بأنها "امنية" أي الإقرار ضمناً بأنها على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لسلامة الوطن أو الإنسان، ويدل مصطلح الامننة على إن هناك تهديد كبير يلزم وجود إجراءات وقائية وطارئة، بالتالي يخرج مصطلح الامننة كل قضية يتناولها من نطاق السياسة العادية الى نطاق سياسة الطوارئ[57].

إن الطروحات الفكرية لمدرسة كوبنهاغن حول الامننة يتضمن قطاعات مختلفة فضلاً عن القطاع العسكري يوجد قطاع سياسي واقتصادي واجتماعي وبيئي، ومن وجهة نظرهم إن هذه القطاعات هي ما تشكل المسألة الأمنية، ويتضمن القطاع البيئي لدى مدرسة كوبنهاغن برنامجي عمل مختلفين، الأول علمي والأخر سياسي، ينطلق الأول من العلوم الطبيعية ومختلف النشاطات غير الحكومية ويستعرض من خلالها جميع التهديدات البيئية التي تؤثر في الحياة الإنسانية، في حين يتكون البرنامج السياسي من الهيئات الرسمية الحكومية التي تعمل على تكوين الوعي السياسي[58]. وتعد الامننة البيئية احدى المحاولات الجادة لتأكيد التهديدات البيئية وهي تعيد تعريف التهديدات البيئية من منظور أمني، والسبب في ذلك هو إعادة الاهتمام بها من قبل القادة السياسيين وصناع القرار، ولقد طرحت توجهات جديدة في مجال البيئة مع اعتبارها خطراً وجودياً ومن ضمنها استعمال القوة المسلحة للحفاظ على البيئة وبالتالي فإن أمننة البيئة ليست بالضرورة أن يترتب عليها تحقيق السلام، ومن أبرز الأمثلة على ذلك هو تفكير الولايات المتحدة الامريكية في استعمال القوة العسكرية للحفاظ على إمدادات النفط في أزمة عام (١٩٧٣)[59]. وقد بدأت هذه الطروحات مع

---

في مجال الدراسات الأمنية وحقولها، للمزيد ينظر/ فوزية قاسي، أثر خطاب الامننة على تطور الدراسات الأمنية بعد احداث٩/١١ اسهامات مدرسة كوبنهاغن، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد(١٠)، العدد(١)، نيسان/ أبريل ٢٠١٩م ، ص ١٤٩٩.

(56) فوزية قاسي، أثر خطاب الامننة على تطور الدراسات الأمنية بعد احداث٩/١١ اسهامات مدرسة كوبنهاغن، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد(١٠)، العدد(١)، نيسان/ أبريل ٢٠١٩م، ص ١٥٠٩.

(57) بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٨.

(58) سليم قسوم، دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(٣٨-٤٠)، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣م، ص١٠٣.

(59) شادي عبد الوهاب منصور، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

الدراسات التي بدأت حول الأنظمة البيئية التي قام بها (كراسنر) (يونغ) (براون وايز) في القرن الماضي ودارت دراساتهم حول المنظمات البيئية وتعزيز المنظمات البيئية من غير الدول وولدت هذه النقاشات مفهوم الحوكمة البيئية العالمية ان الربط بين الامننة البيئة والحوكمة البيئية العالمية هو التعاون الحكومي العالمي وغير الحكومي من اجل منع اندلاع تهديدات بيئية ذات طابع عسكري من جانب وكذلك تحقيق التعاون في مجال المعالجات العالمية للمشاكل البيئية[60].

**المطلب الثاني: الحوكمة البيئية العالمية والتحديات البيئية**

تعد الحوكمة البيئية العالمية من المفاهيم الجديدة في حقل العلاقات الدولية. وتعرف على إنها "تعاون الدول في مجال حل المشكلات البيئية العالمية وتطبيق اهداف التنمية المستدامة من خلال تقديم الدعم لمنظومة الأمم المتحدة والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، للاستفادة من اليات التنسيق للأمم المتحدة ومساعدة البلدان بناء على طلبها لتعزيز مؤسساتها وقوانينها البيئية ولتنفيذ سياساتها البيئية الوطنية"[61]. وكذلك تعرف بأنها" انها تلك الأعراف والتقاليد والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تقوم بممارسات اجتماعية وسياسية واقتصادية لإدارة ومعالجة القضايا البيئية على مستوى عالمي، فضلا الى ادخال أساليب واليات الحكم الرشيد في جميع المنظمات البيئية الرسمية وغير الرسمية لإدارة الشؤون البيئية على مستوى عالمي"[62]. ومع دخول الدبلوماسية الخضراء بوصفها حقلاً جديداً في السياسة الخارجية فأن الدول بدأت تطور دبلوماسيتها اخذاً في الاعتبار البعد البيئي في صياغتها بالتالي يجب على السياسة الخارجية للدول أن تعكس التأثير المتزايد للعمل والنشاط البيئي وكذلك للموارد والبلدان المشتركة معها[63]. إن المشاكل البيئية وفي مقدمتها ازمة المناخ جاءت نتيجة الطروحات (النيوليبرالية) والتي هي نوع من الليبرالية الكلاسيكية، والتي تؤكد على منح كل فرد اقصى قدر من الحرية ليحقق ما يريده وهذه تتناسب مع أوضاع السوق

(60) دلال بحري، سميرة سليمان، الامننة البيئية كآلية لإرساء الحوكمة البيئية العالمية في مجلس التعاون الخليجي، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد(٣)، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤م، ص ١٤٦.

(61) عبدالجليل علي عباس، رقيق بوشيش، الحوكمة البيئية وعلاقاتها بالتنمية المستدامة: دراسة مفاهيمية ونظرية، المجلة الجزائرية للآمن والتنمية، المجلد(١١)، العدد(١)، كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢م، ص ١٠٤.

(62) دلال بحري، سميرة سليمان، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦

(63) الحسين شكراني، نحو حوكمة بيئية عالمية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

الرأسمالية بالتالي تخلق حالة من الازمات البيئية المتتالية[64]، وهذه التوجهات بالتالي تعارض الحوكمة البيئية العالمية لأنها توجهات تعارض وتحد من مصالح الدول المطلقة كذلك. ويرى (الحسين شكراني) ان الوصول الى هدف الحوكمة البيئية العالمية ينبغي ان يبدأ من ميثاق عالمي بيئي يشمل الاتي:[65].

١- ضرورة الانتقال من توازن القوى الى توازن المصالح، حيث ان توازن المصالح المشتركة الانسانية يستدعي تعزيز مفهوم الامن البيئي كتحد جديد مطروح على الأجندة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية، ويكون استخلاص مفهوم الامن البيئي من مضامين الميثاق العالمي للطبيعة، في ذات الوقت يجب احترام الطبيعة وعدم تعطيل مساراتها العملية، بالإضافة لا يجوز تعريض استمرار وجود البشر على الأرض للخطر، كما يجب ان تخضع جميع مناطق الأرض للاستمرارية والرعاية، والاستعمال الحذر لموارد الأرض غير المتجددة وصيانة الأرض من الأنشطة العسكرية والحربية.

٢- الاعتماد على خبرة العلماء بدلا من الخضوع لأهداف السياسيين، يجب أن يكون هناك اعتماد للقادة السياسيين على الخبراء لإنجاز التقارير اللازمة، والاتفاق على ميثاق بيئي عالمي يجمع كل الأطراف المتحاورة في المفاوضات الكونية لان المسالة تهم الحياة البشرية، إن السياسيين فسبب رفضهم هو إنهم يعبرون عن مصالح فئوية محدودة ولأوقات محدود.

الحوكمة البيئية لها دور محوري في تنفيذ التنمية المستدامة، من خلالها تتبنى الدول الاستراتيجيات وخطط التنفيذ التشاركية لأهداف التنمية المستدامة، وتبني نموذج تنموي قائم على التعاون بين مختلف القطاعات الحكومية والفواعل الثلاث للحوكمة بجعل البعد البيئي من الأولويات، كما من شأنها تفعيل آليات التنسيق بين الوزارات وجهات القطاع العام وبقية أصحاب المصلحة من المشاركة بكفاءة وتخصيص المسؤوليات والموارد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة[66].

(64) نعوم تشومسكي، روبرت پولن، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.

(65) الحسين شكراني، نحو حوكمة بيئية عالمية، مصدر سبق ذكره، ٤٦.

(66) عبدالجليل علي عباس، رقيق بوشيش، مصدر سبق ذكره، ص112.

**المطلب الثالث: الإرهاب البيئي**

على الرغم من ان هذا المجال ليس حديث النشأة والمداولات حولة قديمة لكن مع زيادة التغييرات المناخية من المتوقع ان يكسب زخما كبيرا في المستقبل[67]. وتعددت التشريعات والصكوك الدولية التي تناولت قضايا الارهاب ومن أبرزها اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والاتفاقية الدولية لمنع الارهاب النووي، وكذلك الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل وبرتوكول (٢٠٠٥) لقمع الاعمال غير المشروعة ضد سامة الملاحة البحرية، وبرتوكول عام (٢٠٠٥) لمنع الاعمال غير المشروع ضد الجرف القاري، واخيراً اتفاقية قمع الأعمال غير المشروع المتعلقة بالطيران المدني الدولي[68].

وحصل مفهوم الارهاب البيئي على شعبية كبيرة في الأوساط السياسية والإعلامية خلال ثمانينيات القرن الماضي، خاصة بعد المقال الشهير للمؤلف(رون أرنولد)، الكاتب الأمريكي المعارض للحركات البيئية، بعنوان (الإرهاب البيئي)، الذي نشره في (فبراير 1983) بمجلة (Reason)، إذ عرف المفهوم بأنه "التدمير المتعمد للحضارة الصناعية بدعوى إنقاذ الطبيعة" اما مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI) أشار إلى الإرهاب البيئي بحسبانه "اللجوء للعنف أو التهديد باستخدامه ضد الأشخاص أو الممتلكات من قبل جماعة محلية ذات توجهات بيئية تحت دعاوى بيئية وسياسية" وقد عرفت الموسوعة البريطانية (Britannica)، الإرهاب البيئي بأنه "التدمير أو التهديد بتدمير البيئة من قبل الدول او الجماعات او الافراد من اجل ترهيب او اكراه الحكومات او الافراد"[69]. يقسم الإرهاب البيئي إلى قسمين، الأول هو قيام الأفراد أو الجماعات الذين يطلق عليهم نشطاء بيئيون بأعمال ضد الصناعات أو الشركات أو الحكومات في بعض الأحيان، ممن يعتقدون إنهم يضرون بالبيئة، والثاني هو باستخدام البيئة كسلاح لإلحاق الضرر بأعدائهم، ووفقا لهذا الرأي فأن هناك جانب إيجابي وآخر سلبي للإرهاب البيئي، الأول هو حرص البعض على حماية البيئة، والثاني

(67) هدير مصطفى، إخفاقات معالجة الأزمات المناخية ونمامي ظاهرة الارهاب البيئي، مجلة سياسات دولية، المجلد(٥٧)، العدد(٢٢٩)، مركز الاهرام، حزيران/ يوليو ٢٠٢٢م، ص 16.

(68) الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي، منهاج التدريب القانوني على مكافحة الإرهاب، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، الامم المتحدة، فيينا،2017م، ص3_4

(69) هدير مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ص 15_16.

هو إلحاق الإضرار بالبيئة واستخدامها كسلاح لتدمير الخصوم[70]. ومن أبرز الاستراتيجيات التي تلجأ إليها الحكومات لمواجهة الارهاب البيئي هي، سنّ التشريعات التي تجرم هذا السلوك، وترتب مسئولية قانونية وجنائية على مرتكبيه فإلى جانب الاتفاقيات الدولية التي تحظر أي ممارسات عدائية تنطوي على إضرار بالبيئة، عسكرية كانت أو غير ذلك، كاتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى لعام (١٩٧٦)، وتحرص الدول على تغليظ العقوبات على الإرهابيين البيئيين الذين تثبت إدانتهم، ومن بين هذه العقوبات، الغرامة المالية، والسجن لمدة تتراوح بين عام إلى عشرة، وفقا لحجم الأضرار الاقتصادية التي يتسبب فيها هؤلاء الأفراد، وقد تصل العقوبة إلى السجن مدى الحياة، في حالة التسبب في أذى جسدي خطير أو وفاة أحد الأشخاص نتيجة العمل الإرهابي وهناك الكثير من الانتقادات بشأن التشريع كاستراتيجية وحيدة للردع في مواجهة الإرهاب البيئي حيث تثور شكوك حول جدوى هذه الاستراتيجية وما إذا كانت ستحقق أهدافها في الحد من الإرهاب البيئي أم لا، ونقطة الانطلاق في هذا الأمر قدرة الارهابيين البيئيين على الالتفاف حول التشريعات لذلك يلزم وجود خطط جديدة لمواجهة هذا الارهاب[71].

**الخاتمة :**

نخلص مما سبق إن العمل البيئي وصل إلى مستويات متقدمة نتيجة الاهتمام به واعتباره أحد العوامل المهمة في الامن الدولي، واعتبار إن المسؤولية الدولية لا يمكن أن تغفل عن وجود جوانب كثيرة خارج الاهتمام التقليدي بقضايا الدفاع والحرب، وهو ما انعكس في وجود الامننة البيئية التي ترى ان البيئة هي محور الاهتمام العالمي وليس القضايا التقليدية، وإن إنهيار البيئة ومشاكلها من الممكن أن يسبب الحروب وعدم الاستقرار، وهو طرح يتوافق مع كثير من المؤيدين لاعتبار البيئة خرجت من النطاق الوطني وأصبحت ذات بعد دولي وعالمي، وعلى الدول تجاوز مصالحها الذاتية في سبيل المصلحة الدولية، والتي تعد جزءاً من المسؤولية الدولية التي تلزم الدول بالامتثال للقرارات الصادرة عن الهيئات المتخصصة سواء بالطرف

(70) محمد قنديل، مستقبل الإرهاب البيئي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، (٢٠٢١/١١/٢١م)، تاريخ الزيارة(٢٠٢٢/٨/٢٢).

https://www.almesbar.net

(71) هدير مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص 18.

الدبلوماسية والمفاوضات او بالعقوبات في أحيان أخرى، ان ظهور مفاهيم جديدة في مجال المسؤولية الدولية مثل الامننة البيئية والحوكمة البيئية العالمية أسهم في تعزيز الامن البيئي الدولي، وأصبحت مسؤولية الدول تتمثل في الحفاظ على المحيط الايكولوجي السليم للعالم اجمع ولا يقتصر على منطقة جغرافية معينة، مع رفض السياسات المغلوطة للناشطين البيئين وهو ما اطلق علية بالإرهاب البيئي، والذي يعبر عن التطرف في معالجة المشاكل البيئية، نخلص الى ان الامن البيئي أسهم بشكل مضطرد بتعديل الواقع الموجود للمشاكل البيئية من خلال العمل على تفادي المشاكل وإيجاد حلول فاعلة.

**الاستنتاجات :**

1. إن الأمن البيئي أصبح أحد المسائل التي تدخل في صميم الأمن القومي للدول، لذلك تحرص على الحفاظ على البيئة واستدامتها.
2. لم تعد قضايا البيئة من القضايا الهامشية في النظام الدولي، وفي ضوء ذلك فقد زاد الاهتمام بها بشكل كبير خصوصاً منذ نهاية القرن الماضي.
3. نتيجة لزيادة المشاكل البيئية وخطورتها وأبعادها الكبيرة لم يعد بمقدور الدول بمفردها مواجهة المشاكل البيئية بمفردها، لذلك أصبح التعاون البيئي الدولي والمسؤولية الدولي ضرورة لا غنى عنها بالنسبة للدول والمنظمات الدولية.
4. أصبحت مفاهيم مثل الحوكمة البيئية ذات مدلول عميق في الأوساط العالمية التي ترغب في وجود هيئات عالمية متطورة تأخذ على عاتقها مهمة إيجاد تنظيم دولي يُعنى بمسائل البيئة ويفرض القوانين ويقر المخالفات.
5. أصبحت البيئة أحد العوامل الفاعلة التي تساعد في نشوب الصراعات المسلحة، وهو ما يمكن ملاحظتة في الدعوات التي تدعو إلى الأمننة البيئية باعتبارها حلاً للمشاكل العسكرية الناتجة عن أسباب بيئية.

## Conclusion:

We conclude from the foregoing that environmental work has reached advanced levels as a result of caring for it and considering it as one of the important factors in international security, and considering that international responsibility cannot overlook the existence of many aspects outside the traditional

interest in issues of defence and war, which was reflected in the presence of environmental securitization, which considers that The environment is the focus of global attention and not traditional issues, and that the collapse of the environment and its problems can cause wars and instability, and this is a proposition that is compatible with many supporters of considering the environment has gone out of the national scope and has become of an international and global dimension, and countries must transcend their own interests for the sake of the international interest, Which is part of the international responsibility that obliges countries to comply with the decisions issued by the specialized bodies, whether by the diplomatic party and negotiations or by sanctions at other times. In preserving a healthy ecological environment for the whole world and not being limited to a specific geographical area, while rejecting the wrong policies of environmental activists. N, which is called environmental terrorism, which expresses extremism in dealing with environmental problems. We conclude that environmental security has steadily contributed to modifying the existing reality of environmental problems by working to avoid problems and find effective solutions.

**المصادر :**

**اولاً: الكتب العربية والمترجمة.**


1. الحسين شكراني، نحو مقاربة بيئية للمياه العربية، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٢١م.
2. أنمار صلاح عبدالرحمن الحديثي، الالتزام الدولي بحماية المناخ، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٦م.
3. بول روبنسون، قاموس الامن الدولي، ط١، مركز الامارات للأبحاث ودراسة السياسات، أبو ظبي، ٢٠٠٩م.
4. رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، سلسلة عالم المعرفة(٢٢)، المجلس الوطني للثقافة والفنون الإدارية، الكويت، ١٩٧٩م.
5. سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨م.
6. سهير إبراهيم حاجم الهيتي، الأليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤م.
7. سهير إبراهيم حاجم الهيتي، المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي، دار ومؤسسة رسلان، سوريا، ٢٠١٦م.
8. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط٥، شركة العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، ٢٠١٠م.
9. شارل روسو، القانون الدولي العام، ترجمة: شكر الله خليفة، عبد المحسن سعد، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٧م.
10. محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١١م.
11. مصطفى كمال طلبة، انقاذ كوكبنا التحديات والآمال (حالة البيئة في العالم١٩٧٢-١٩٩٢)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بيروت، ١٩٩٢م.
12. نزار عوني اللبدي، الأمن البيئي وإدارة النفايات البيئية، ط١، دار دجلة، عمان، ٢٠١٥م.
13. نعوم تشومسكي، روبرت بولن، أزمة المناخ والصفقة الخضراء العالمية الجديدة (الاقتصاد السياسي لإنقاذ الكوكب)، ترجمة: محمد جياد الازرقي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٢١م.
14. وولفجانج أماديوس برولهارت، مارك بروبست، الامن الإنساني: دور القطاع الخاص في تعزيز امن الافراد، ط١، سلسلة محاضرات الامارات ١٢٨، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩م.
15. يحي نبهان، الاحتباس الحراري وتأثيره على البيئة، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، 2013م.


**ثانياً: الأبحاث والدوريات:**

1. إبراهيم محمد التوم إبراهيم، احمد حمد إبراهيم الفايق، أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية، مجلة الاستراتيجية والامن الوطني، العدد(٧)، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣م.
2. أحلام عبدالجبار كاظم، سمير فليح حسن، الأثار البيئية لمياه الصرف الصحي على مناطق الساحل الليبي وطرق معالجتها(دراسة في جغرافية البيئة)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد(٦)، العدد(١)، ٢٠٠٨م.
3. اكرام هادي حمزة، الامن الاقتصادي الدولي، مجلة الحقوق، المجلد(٥)، العدد(٣٨-٣٩)، ٢٠٢٠م.
4. جريبة بن احمد الحارثي، العلاقة بين الامن الاقتصادي والامن الفكري مدخل إسلامي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد(٦)، العدد(١٠)، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦م.
5. حسيني إبراهيم احمد إبراهيم، الأساس القانوني للمسؤولية المدنية عن الأفعال الملوثة للبيئة( دراسة في النظام السعودي والقاونين المصري والفرنسي)، مجلة الشريعة والقانون، العدد(٣٥)، الجزء الأول، ٢٠٢٠م.
6. خالد السيد المتولي محمد، حظر نقل النفايات الخطرة في ضوء احكام القانون الدولي، مجلة السياسات الدولية، العدد(١٦٨)، مركز الاهرام، نيسان/ أبريل ٢٠٠٧م.
7. دلال بحري، سميرة سليمان، الامننة البيئية كآلية لإرساء الحوكمة البيئية العالمية في مجلس التعاون الخليجي، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد(٣)، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤م.
8. رعد قاسم صالح، الأمن الجماعي ودورة في تدعيم استراتيجيات التعاون الدولية رؤية تحليلية مستقبلية، مجلة أبحاث العلوم السياسية، العدد(٣٧-٣٨)، حزيران/ يونيو٢٠١٨م.
9. سيد احمد فوجيلي، فهم الامننة مقاربة نقدية للدراسات الأمنية، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان، المجلد(٢٦)، العدد(١٥٤)، أيلول/ سبتمبر٢٠١٦م.
10. سليم قسوم، دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(٣٨-٤٠)، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣م.
11. شادي عبدالوهاب منصور، جدال الامن البيئي بين المنظورات النقدية والتقليدية، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، المجلد (٥٧)، ملحق العدد (٢٢٨)، مركز الاهرام، نيسان/ أبريل ٢٠٢٢م.
12. عبد الفتاح علي الرشدان، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(٤٦)، العدد(٣)، أيلول/ سبتمبر٢٠١٩م.
13. علي جاسم محمد، دراسة في مؤشرات الدولة الفاشلة وتأثيرها على الأمن الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد(٧٧-٧٨)، أيلول/ سبتمبر٢٠١٩م.
14. عبدالسلام منصور الشيوي، الحماية الدولية للبيئة المائية من التلوث، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الازهر، العدد(١٠)، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣م.
15. عشاشي محمد، التغيرات المناخية واثرها على التنمية في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، المجلد(١٢)، العدد(١١)، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧م.
16. عبدالجليل علي عباس، رقيق بوشيش، الحوكمة البيئية وعلاقاتها بالتنمية المستدامة: دراسة مفاهيمية ونظرية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد(١١)، العدد(١)، كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢م.

**17.**فوزية قاسي، أثر خطاب الامننة على تطور الدراسات الأمنية بعد احداث٩/١١ اسهامات مدرسة كوبنهاغن، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد(١٠)، العدد(١)، نيسان/ أبريل ٢٠١٩م.

**18.**لعرباوي نصير، مفهوم الامن بعد احداث١١ سبتمبر٢٠٠١(من المفهوم العسكري الى المفهوم الحضاري)، وحدة بحث تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف٢، المجلد(١٠)، العدد(١)، حزيران/ يونيو ٢٠١٥م.

**19.**محمد مصالحة، دور التنظيم الدولي في حماية البيئة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٤)، مؤسسة الاهرام، نيسان/ أبريل ١٩٩٦م.

**20.**محمد جبريل بن طاهر، الامن الإنساني في ليبيا .. الواقع والتحديات، مجلة مدارات سياسية، المجلد (٥)، العدد(٢)، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١م.

**21.**محمد مجدان، الامن البيئي العالمي، دراسة حول مفهومه وحول تحقيقه، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد(٧)، العدد(١)، حزيران/ يونيو ٢٠١٧م.

**22.**محمد مصطفى شعيب، الامن الاقتصادي من منظور إسلامي، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد(٤)، نيسان/ أبريل ٢٠١٦م.

**23.**منصور مجاجي، المدلول العلمي والمفهوم القانوني للتلوث البيئي، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيض بسكرة، العدد(٥)، آذار/ مارس ٢٠١٠م.

**24.**نوال يونس محمد، سلطان أحمد خليف، الأمن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(٤)، العدد(١٠)، ٢٠٠٨م.

**25.**هدير مصطفى، إخفاقات معالجة الأزمات المناخية ونمامي ظاهرة الارهاب البيئي، مجلة سياسات دولية، المجلد(٥٧)، العدد(٢٢٩)، مركز الاهرام، حزيران/ يوليو ٢٠٢٢م.

**ثالثاً: التقارير:**

1. عهود اللامي، التغير المناخي من العلم الى دهاليز السياسة، تقرير خاص، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠١٩م.
2. تغير المناخ والأراضي، ملخص لصانعي السياسات، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ٢٠٢٠م.
3. الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي، منهاج التدريب القانوني على مكافحة الإرهاب، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، الامم المتحدة، فيينا،2017م.
4. التغير المناخي والبيئي في حوض المتوسط الوضع الراهن والمخاطر المستقبلية، تقرير التقييم المتوسطي الأول MAR1، ملخص لواضعي السياسات، ٢٠٢٠م.

**رابعاً: الرسائل والاطاريح:**

1. بركاوي عبدالرحمن، الحماية الجزائية للبيئة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، كلية الحقوق والعلوم السياسية١٩ مارس١٩٦٢، ٢٠١٧م.
2. بوفلجة عبدالرحمان، المسؤولية المدنية عن الاضرار البيئية ودور التأمين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٦م.

**خامساً: الروابط الالكترونية:**

1. الإنسان وتأثيراته على تغيُر الأرض،( DW العربية،(٢٠١٣/٢/١٩)، تاريخ الدخول (٢٠٢٢/٨/٢٢).
https://amp.dw.com/ar
2. محمد قنديل، مستقبل الإرهاب البيئي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، (٢١/تشرين الثاني/ نوفمر ٢٠٢١م)، تاريخ الدخول(٢٢/آب/ أغسطس/٢٠٢٢م).
https://www.almesbar.net
3. اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف، الأمم المتحدة، متاح على الرابط:
https://www.un.org/ar/observances/desertification-day/background
4. ما هو تغير المناخ، الأمم المتحدة، متاح على الرابط:
https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change

**Sources :**

First: Arabic and translated books.

1. Al-Hussein Shukrani, Towards an Environmental Approach to Arab Waters, 2nd Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2021 AD.

2. Anmar Salah Abdul Rahman Al-Hadithi, International Commitment to Climate Protection, 1st Edition, Al-Halabi Human Rights Publications, Beirut, 2016 AD.

3. Paul Robinson, International Security Dictionary, 1st edition, Emirates Center for Research and Policy Studies, Abu Dhabi, 2009.

4. Rashid Al-Hamad, Muhammad Saeed Sabarini, The Environment and Its Problems, The World of Knowledge Series (22), The National Council for Culture and Administrative Arts, Kuwait, 1979 AD.

5. Salim Qusoum, New Directions in Security Studies: A Study of the Development of the Concept of Security in International Relations, Emirates Center for Research and Strategic Studies, Abu Dhabi, 2008.

6. Suhair Ibrahim Hajim Al-Hiti, International Legal Mechanisms for Environmental Protection in the Framework of Sustainable Development, 1st Edition, Al-Halabi Human Rights Publications, Beirut, 2014 AD.

7. Suhair Ibrahim Hajim Al-Hiti, International Responsibility for Environmental Damage, Dar and Raslan Foundation, Syria, 2016.

8. Saad Hakki Tawfiq, Principles of International Relations, 5th Edition, Al-Atak Company for Book Industry, Cairo, 2010 AD.

9. Charles Rousseau, Public International Law, translated by: Shukrallah Khalifa, Abdul Mohsen Saad, Al-Ahlia for Publishing and Distribution, Beirut, 1987 AD.

10. Mohsen bin Al-Ajmi bin Issa, Security and Development, 1st Edition, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, 2011.

11. Mustafa Kamal Tolba, Saving Our Planet, Challenges and Hopes (The State of the Environment in the World 1972-1992), 1st edition, Center for Arab Unity Studies, United Nations Environment Program, Beirut, 1992 AD.

12. Nizar Awni Al-Labadi, Environmental Security and Environmental Waste Management, 1st Edition, Dar Degla, Amman, 2015.

13. Noam Chomsky, Robert Pollen, The Climate Crisis and the New Global Green Deal (Political Economy to Save the Planet), translated by: Muhammad Jiyad Al-Azraqi, 1st Edition, Arab Science Publishers House, Beirut, 2021 AD.

14. Wolfgang Amadeus Brullhart, Marc Probst, Human Security: The Role of the Private Sector in Promoting Individual Security, 1st Edition, Emirates Lecture Series 128, Emirates Center for Research and Strategic Studies, Abu Dhabi, 2009.

15. Yahya Nabhan, Global Warming and its Impact on the Environment, House of Scientific Knowledge Treasures, Amman, 2013.

Second: Research and Periodicals:

1. Ibrahim Muhammad Al-Tom Ibrahim, Ahmed Hamad Ibrahim Al-Fayeq, Dimensions of the concept of environmental security and its levels in environmental studies, Journal of Strategy and National Security, Issue (7), December 2013.

2. Ahlam Abdul-Jabbar Kazem, Samir Fleih Hassan, Environmental Effects of Wastewater on the Libyan Coast and Methods of Treatment (Study in Environmental Geography), Karbala Scientific University Journal, Volume (6), Issue (1), 2008 AD.

3. Ikram Hadi Hamza, International Economic Security, Al-Huqooq Journal, Volume (5), Issue (38-39), 2020 AD.

4. Jariba bin Ahmed Al-Harthy, The Relationship between Economic Security and Intellectual Security, An Islamic Approach, Strategy and Development Journal, Volume (6), Issue (10), January 2016 AD.

5. Hosseini Ibrahim Ahmed Ibrahim, The legal basis for civil liability for acts that pollute the environment (a study in the Saudi system and Egyptian and French laws), Sharia and Law Journal, Issue (35), Part One, 2020 AD.

6. Khaled El-Sayed El-Metwally Mohamed, Prohibition of Transporting Hazardous Waste in Light of the Provisions of International Law, Journal of International Politics, Issue (168), Al-Ahram Center, April 2007.

7. Dalal Bahri, Samira Suleiman, Environmental Securitization as a Mechanism for Establishing Global Environmental Governance in the Gulf Cooperation Council, Researcher Journal for Academic Studies, Issue (3), September 2014.

8. Raad Qassem Saleh, Collective Security and a Course in Strengthening International Cooperation Strategies, A Future Analytical Vision, Journal of Political Science Research, Issue (37-38), June 2018.

9. Sayed Ahmed Fogili, Understanding Securitization: A Critical Approach to Security Studies, Middle Affairs, Center for Strategic Studies, Lebanon, Volume (26), Issue (154), September / September 2016 AD.

10. Salim Qusoum, Environmental Security Studies: The Environmental Issue within the Debate Dialogue in Security Studies, Arab Journal of Political Science, Issue (38-40), October 2013.

11. Shadi Abdel-Wahhab Mansour, The Environmental Security Controversy between Critical and Traditional Perspectives, International Politics Journal, Appendix to Theoretical Directions, Volume (57), Appendix to Issue (228), Al-Ahram Center, April 2022 AD.

12. Abdel Fattah Ali Al-Rashdan, The Evolution of the Concept of Global Security in a Changing World, Dirasat Journal, Human and Social Sciences, Volume (46), Issue (3), September 2019 AD.

13. Ali Jassim Muhammad, A study on indicators of a failed state and its impact on international security, Journal of International Studies, Issue (77-78), September 2019.

14. Abd al-Salam Mansour al-Shewi, International Protection of the Water Environment from Pollution, Scientific Journal of the Faculties of Commerce Sector, Al-Azhar University, Issue (10), September 2013.

15. Achashi Mohamed, Climate Change and its Impact on Development in Algeria, Journal of Intellectual Dialogue, Volume (12), Issue (11), December 2017 AD.

16. Abdeljalil Ali Abbas, Rakik Bouchish, Environmental Governance and its Relationships to Sustainable Development: A Conceptual and Theoretical Study, Algerian Journal of Security and Development, Volume (11), Issue (1), January 2022 AD.

17. Fawzia Qasi, The Impact of Securitization Discourse on the Development of Security Studies After the 9/11 Events, Contributions of the Copenhagen School, Journal of Legal and Political Sciences, Volume (10), Issue (1), April 2019.

18. Larbaoui Naseer, The concept of security after the events of September 11, 2001 (from the military concept to the civilizational concept), Human Resources Development Research Unit, Mohamed Lamine Dabaghin University, Setif 2, Volume (10), Number (1), June 2015 AD.

19. Muhammad Masalha, The Role of International Organization in Protecting the Environment, International Policy Journal, Issue (124), Al-Ahram Foundation, April 1996.